

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

## وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي وافقت عليها أمام مجلس أمام حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لتونس في أيار 2014 و استعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2022 وافقت تونس على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يلي مجموعة من التوصيات المقبولة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (3)، (4)

## تونس

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 22 أيار 2012 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي للفريق العامل: تموز 2012 (A/HRC/21/5)
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين الثاني 2014.
- المشاورات الوطنية: تشرين الثاني 2015- تموز 2016.
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز 2016 - أيلول 2016
- الاستعراض المقبل: أيار 2022

## مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في تونس (2)

| المفتاح | تم التصديق عليه  |
|---------|--|
|         | تم التصديق عليها مع إعلانات  |
|         | تم التصديق عليها مع تحفظات   |
|         | تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات   |
|         | تم التوقيع عليها بدون تصديق لم يتم اتخاذ إجراء   |
|         | الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري   |
|         | اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة   |
|         | اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة               |
|         | الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري  |
|         | العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  |
|         | اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة  |
|         | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية   |
|         | اتفاقية حقوق الطفل   |
|         | البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام |
|         | الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم   |



تنفيذ إصلاح المجال الصحي يستند على مبدأ حصول الجميع على الرعاية الصحية مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنية التحتية الأساسية للخدمات التعليمية والطبية، حتى يتمتع الجميع بفرص متساوية.



ضمان صياغة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بوضوح في الدستور الجديد وتطبيقه عملياً من خلال تدابير ملموسة. مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. مواصلة التعاون مع منظمات المجتمع المدني للحد من العنف ضد المرأة.



تفعيل مشاريع التنمية المتوسطة والطويلة الأجل في المناطق الأقل نمو اقتصادي من أجل توليد فرص العمل وتعزيز الانسجام والتلاحم الوطني. زيادة فرص وصول المرأة إلى العمل المدفوع الأجر، بالإضافة إلى أخذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومقاومة الفقر والتهemis.



أن يضمن الدستور الجديد، دون تمييز، احترام جميع حقوق الإنسان المشمولة في الاتفاقيات الدولية التي تعد تونس طرفاً فيها. إيجاد حلول مناسبة للفروقات الاقتصادية والمشاكل المتعلقة بها، كما هو مبين في التقرير الوطني.



متابعة الإصلاحات في قطاع الأمن لتجنب التعذيب المحتمل وإساءة المعاملة للمتظاهرين والمحتجزين وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. معالجة الازدحام في السجون، والإشارة إلى الاحتياجات الخاصة للسجناء. وبذل المزيد من الجهود لضمان حرية الإعلام وحرية التعبير وحرية الفكر والمعتقد، وإرساء أسس متينة لنظام ديمقراطي، والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إصلاح النظام القضائي لإنشاء سلطة قضائية مستقلة وفقاً للمعايير الدولية، وضمان وجود حكم القانون والعدالة. إنشاء آليات للعدالة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، استناداً إلى نتائج مشاورات وطنية واسعة النطاق. بالإضافة إلى إنشاء آلية أو سلطة وطنية لمنع التعذيب. اعتماد آلية وطنية لمنع التعذيب وإمكانية الوصول إلى كل مراكز الاحتجاز، ودعم القانون الذي ينص على الحد من أعمال التعذيب.